تقييم فعالية سياسة الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر: دراسة تحليلية بالاعتماد على المربع السحري لكالدور للفترة (2000–2019)

Evaluating the effectiveness of public expenditure policy in achieving economic stability in Algeria: an analytical study relying on the magic square of Kaldor for the period (2000-2019)

بومعزة آمنة*

مخبر المحاسبة، المالية، الجباية والتأمين، جامعة أم البواقي، الجزائر

amina.boumaza@univ-oeb.dz

أ.د.عياش زبير

مخبر المحاسبة، المالية، الجباية والتأمين، جامعة أم البواقي، الجزائر

zoubeirayache@yahoo.fr

تاريخ الإرسال: 2022/05/30 تاريخ القبول: 2022/08/04 تاريخ النشر: 2022/08/31

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في مدى فعالية سياسة الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000–2019)، من خلال تحليل تطور سياسة الإنفاق العام وأهم اتجاهاتها وانعكاساتها على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، وهذا بالاعتماد على المنهج الاستنباطي بأداتيه الوصف والتحليل. وقد خلصت الدراسة إلى أنه على الرغم من ضخامة الأموال المنفقة إلا أن سياسة الإنفاق العام لم تتسم بالفعالية اللازمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي المنشود، وان الاستقرار المحقق كان ظرفي وغير مستديم، وهو الأمر الذي يستدعي من الحكومة الجزائرية ضرورة إعادة النظر في السياسة الإنفاقية، والعمل على تدارك النقائص ومجابهة العراقيل الموجودة، بما يضمن كفاءة وفعالية سياسة الإنفاق العام ومن ثم تحقيق استقرار الاقتصاد الوطني.

الكلمات المفتاحية: سياسة الإنفاق العام؛ استقرا اقتصادي؛ نمو؛ تضخم؛ بطالة؛ ميزان المدفوعات.

Abstract:

This study aims to investigate the effectiveness of the public expenditure policy in achieving economic stability in Algeria during the period (2000-2019), by analyzing the evolution of public expenditure policy and its most important trends and implications on indicators of economic stability, and this is by relying on the deductive approach with its tools of description and analysis. the study concluded that despite the huge amount of money spent, the public expenditure policy was not characterized by the necessary effectiveness in achieving the desired economic stability, and the achieved stability was temporary and unsustainable, which requires the Algerian government to reconsider the ecpenditure policy, and work to rectify the shortcomings and confront the existing obstacles in order to ultimately ensure the efficiency and effectiveness of the public expenditure policy, and then achieve the stability of the national economy.

Key Words: Public expenditure policy; Economic stability; Growth; Inflation; Unemployment; Balance of Payments.

JEL Classification: E62; P24.

*مرسل المقال: زبير عياش *(zoubeirayache@yahoo.fr)*

المقدمـــة:

يعد الاستقرار الاقتصادي أحد أهم الأهداف الرئيسية التي تسعى جميع الدول في العالم باختلاف درجة تقدمها أو تخلفها إلى تحقيقه، حيث تعمل جميعها جاهدة إلى إرساء قواعده وأسسه لتجنب الوقوع في أزمات من شأنها زعزعة المنظومة الاقتصادية وكذا الاجتماعية، معتمدة في ذلك على جملة متنوعة من السياسات الاقتصادية، والتي لعل من أهمها سياسة الإنفاق العام، نظرا لفعاليتها في القضاء على المشاكل الاقتصادية، وكونها تشكل أهم متغير تحكمي يمكن بواسطته للدولة أن تتحكم في النشاط الاقتصادي.

وبالنسبة للجزائر وعلى غرار العديد من الدول فقد سعت هي الأخرى لتحقيق استقرار الاقتصادي الوطني، خاصة بعد الظروف الاقتصادية الصعبة وحالة اللااستقرار التي عانت منها خلال فترة التسعينات، حيث اعتمدت في بداية الألفية الثالثة سياسة إنفاقية توسعية من خلال برامج استثمارية ضخمة، سعت فيها إلى إعادة التوازنات الاقتصادية الكلية واستدامة منظومة الاستقرار الاقتصادي، وقد ساعدها في ذلك الطفرة التي عرفتها أسعار النفط في الأسواق الدولية، لتشكل بذلك سياسة الإنفاق العام اليوم متغيرا حاسما في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

إشكالية الدراسة: بالنظر للأوضاع الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد الجزائري وبالأخص في الآونة الأخيرة، يستدعي الأمر ضرورة متابعة وتحليل تطور السياسة الإنفاقية العامة وتقييم مدى فعاليتها، وبذلك تبرز معالم الإشكالية التي تعالجها هذه الدراسة في التساؤل الرئيس التالي:

ما مدى فعالية سياسة الإنفاق العام المنتهجة من قبل السلطات الجزائرية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000–2019)؟

أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة في التعرف على أهم توجهات السياسة الإنفاقية في الجزائر، والوقوف على مدى فعاليتها في تحقيق استقرار الاقتصاد الجزائري، من خلال البحث في أثرها على مؤشراته الأربعة (النمو، البطالة، التضخم، ميزان المدفوعات)، وتحديد أهم مكامن الضعف التي تعاني منها بما يسمح فيما بعد بتوجيه سياسة الإنفاق العام للدولة نحو الوجهة الصحيحة التي يترتب عليها تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة الأهداف التالية:

- تسليط الضوء على أداة الإنفاق العام، من خلال رصد وتحليل مختلف تطوراته واتجاهاته في الاقتصاد الجزائري.
- إبراز أهم البرامج التنموية المعتمدة في إطار السياسة الإنفاقية المنتهجة خلال فترة الدراسة.
- تقييم مدى فعالية سياسة الإنفاق العام في تحقيق استقرار الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2019).

منهج الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة وتحقيق الأهداف المسطرة، تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي بأداتيه الوصف والتحليل من حيث عرض مختلف المفاهيم الواردة في الدراسة الخاصة بالاستقرار الاقتصادي، وكذا في تحليل البيانات المتعلقة بالإنفاق العام وتطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في ظل السياسة الإنفاقية.

I. مدخل مفاهيمي للاستقرار الاقتصادي وبيان دور الإنفاق العام في تحقيقه

1. مفهوم الاستقرار الاقتصادي

قصد بالاستقرار الاقتصادي "تحقيق التشغيل الكامل للموارد، مع الحفاظ على درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار"، وبعد تعرض موازين مدفوعات معظم الدول إلى اختلالات عقب الأزمة الاقتصادية الكبرى خلال فترة السبعينات، أضاف الفكر الاقتصادي مفهوم الاستقرار في العلاقات الاقتصادية الدولية يتعلق باستقرار ميزان المدفوعات، وبالتالي أصبح الاستقرار الاقتصادي يشمل بالإضافة إلى استقرار الأسعار والتشغيل الكامل للموارد استقرار ميزان المدفوعات (ميهوب، 2017، ص7).

2. مؤشرات الاستقرار الاقتصادي:

يمكن قياس الاستقرار الاقتصادي من خلال أربعة مؤشرات اقتصادية كلية وهي: النمو، البطالة، التضخم وميزان المدفوعات، هذه المؤشرات تشكل في مجملها الرؤوس الأربعة لمربع كالدور السحري، الذي من خلاله يمكن قياس أثر السياسات الاقتصادية المنتهجة في اقتصاد ما والحكم على فعاليتها وإدراك الاستقرار الاقتصادي، وهذا بربط مختلف المحاور المكونة له مع بعضها البعض(مسعودي، 2017، ص218)، والشكل الموالي يوضح المربع السحري لكالدور:

الشكل 01: "المربع السحري لكالدو"ر

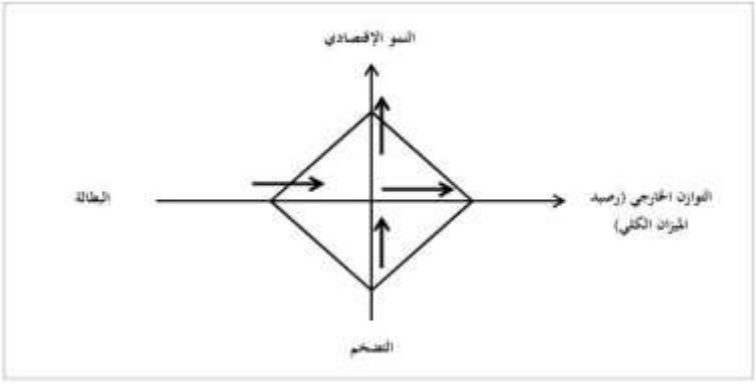

المصدر: (قدي، 2003، ص 34).

3. دور الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

يلعب الإنفاق العام دور رئيسي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، من خلال دعمه للنمو، فزيادة النفقات الاستثمارية تؤدي إلى نمو وتوسع قطاع الإنتاج وبالتالي زيادة الناتج الوطني ومن ثم يساعد على التحكم في الضغوط التضخمية، ويساعد على زيادة مستوى التشغيل وبالتالي معالجة مشكلة البطالة، من خلال مساهمته في زيادة الطلب الكلي الأمر الذي يدفع بأصحاب المؤسسات لتوظيف عمال جدد بغرض التوسع في الإنتاج لتلبية الطلب المتزايد، أما على المستوى الخارجي فيساعد على التخفيف من حدة العجز في ميزان المدفوعات من خلال مساهمته في زيادة الصادرات وتقليص الواردات (قرومي وبن لشهب، 2018، ص ص335-356).

II.تطورات واتجاهات سياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2000–2019):

ترتبط تطورات سياسة الإنفاق العام واتجاهاتها في أي دولة ارتباطا وثيقا بالتغيرات في الشؤون الاقتصادية، الاجتماعية وحتى السياسية التي تشهدها تلك الدولة، وقصد تتبع وتحليل مختلف التغيرات التي طرأت على السياسة الإنفاقية في الجزائر، سنقوم أولا بعرض موجز لأهم البرامج التنموية المعتمدة خلال فترة الدراسة، على اعتبار أنها تشكل أهم التطورات التي شهدتها تلك الحقبة من الزمن، والتي كان لها بالغ الأثر على توجه السياسة الإنفاقية للبلاد، لنتطرق بعد ذلك لتحليل التطور الإجمالي والهيكلي للإنفاق العام في ضوء تلك البرامج.

1.برامج التنمية المعتمدة خلال الفترة (2000–2019):

1.1.برامج الإنعاش الاقتصادي (2001–2019):

شرعت الجزائر بداية الألفية الثالثة انتهاج سياسة مالية توسعية، تجلت في التوسع في الإنفاق العام عبر مجموعة من البرامج الإنفاقية المعروفة بـ "برامج الإنعاش الاقتصادي"، والتي خصصت لها أغلفة مالية ضخمة هدفت من خلالها إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي للبلاد، معتمدة في ذلك على الطفرة المالية التي حققتها جراء ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، وفيما يلي عرض موجز لهذه البرامج:

أ. برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001–2004): اعتمد هذا البرنامج في أفريل 2001 من طرف الدولة الجزائرية بغية تحقيق نقلة نوعية فيما يخص معدلات النمو الاقتصادي، وقدرت قيمة مخصصاته المالية بـ 525 مليار دج أي ما يعادل 7 مليار دولار، وقد تمحور البرنامج حول تدعيم الأنشطة الخاصة بالإنتاج الفلاحي والصيد البحري، البناء والأشغال العمومية، دعم الإصلاحات وما يخص التنمية المحلية والبشرية (رابحي، 2019، ص266).

ولقد تم توزيع واستثمار مخصصات هذا البرنامج على أربعة أوجه رئيسية كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول 01: "توزيع مخصصات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001–2004)"

القطاعات	المخصصات (مليار دج)	النسبة (%)
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	210.5	%40.1
تنمية محلية وبشرية	204.2	%38.9
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	65.3	%12.4
دعم الإصلاحات	45.0	%8.6
المجموع	**525**	**%100**

المصدر: (بوفنغور وعقون، 2019، ص409).

ب. البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005–2009): جاء هذا البرنامج في إطار السعي نحو مواصلة سياسة التوسع في الإنفاق التي شرع في تطبيقها في البرنامج السابق، ولتثبيت النتائج المحققة في تلك الفترة ووضع الشروط المناسبة لنمو مستديم مولد للرفاه الاجتماعي (يحياوي، 2017، ص319)، ويعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو برنامجا غير مسبوق في تاريخ الجزائر من حيث قيمته المرتفعة، والتي بلغت ما يقارب 4203 مليار دج، أي حوالي

55 مليار دولار (كاكي و بوعبدلي، 2019، ص139)، وقد تركزت المخصصات المالية لهذا البرنامج في خمسة محاور رئيسية تتمثل فيما يلي:

الجدول 02: "توزيع المخصصات المالية للبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)"

القطاعات	المبالغ (مليار دج)	النسبة %
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	%45.5
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	%40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	%8
تطوير الخدمة العمومية	203.9	%4.8
تطوير تكنولوجيا الاتصال	50	%1.1
المجموع	**4202.7**	**%100**

المصدر: (حفيف، 2014، ص366).

ت. برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014): وهو مكمل للبرامج السابقة سواء من حيث طبيعة المشاريع أو الأهداف في إطار إعطاء دفعة قوية لمختلف القطاعات الاقتصادية والاستجابة لمتطلبات السكان وتحسين المعيشة، وقد رصد لهذا البرنامج 21803 مليار دج أي ما يعادل 286 مليار دولار، لهذا يعتبر أكبر برنامج تنموي تعرفه الجزائر منذ الاستقلال (بن محمد، 2020، ص 47)، وقد ركز البرنامج على المحاور الرئيسة التالية:

الجدول 03: "مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)"

القطاعات	المبالغ (مليار دج)	النسبة %
التنمية البشرية	10122	%49.5
المنشآت القاعدية الأساسية	6448	%31.5
تحسين وتطوير الخدمات العمومية	1666	%8.16
التنمية الاقتصادية	1566	%7.7
الحد من البطالة (توفير مناصب الشغل)	360	%1.8
البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال	250	%1.2
المجموع	**21214**	**%100**

المصدر: (مسعودي، 2017، ص221).

ث. البرنامج الخماسي (2015-2019): يعتبر هذا البرنامج تكملة للبرامج التنموية السابقة، حيث يغطي عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة خلال الفترة 2015-2019 (بن محمد، 2020، ص51)، ولقد خصصت له ميزانية تقدر بـ 22.100 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 280 مليار دولا (حسيب ولطرش، 2018، ص308)، واستهدف هذا البرنامج بلوغ نسبة نمو تقدر بـ 7% مع آفاق 2019، تخفيض نسبة البطالة، تحسين الظروف المعيشية، ضمان تسيير وصيانة المنشآت الأساسية المنجزة وتنويع الاقتصاد الجزائري (العمراوي،

2019، ص254). وعلى الرغم من أهمية هذا البرنامج، إلا أنه قد تعذر على الحكومة تنفيذه، بسبب الظروف المالية الصعبة جدا التي كانت تمر بها البلاد نتيجة الانهيار الكبير لأسعار النفط، الأمر الذي دفع بها إلى إقفال حساب هذا البرنامج بتاريخ 31 ديسمبر 2016، كما تم تجميد كل العمليات التي لم تنطلق بعد ما عدا العمليات الضرورية التي تكتسي طابع الأولوية القصوى وذلك في إطار سياسة التقشف المتبعة (مسعودي، 2017، ص221).

2.1.النموذج الاقتصادي الجديد للنمو (2016–2019):

يعبر النموذج الاقتصادي الجديد الذي تم اعتماده في 26 جويلية 2016 عن توجه سياسي اقتصادي أملته الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد جراء انخفاض أسعار النفط، وهو عبارة عن خطة اقتصادية للخروج من التبعية المطلقة للمحروقات، تضمنت جملة من الإصلاحات الهيكلية والمرحلية العميقة (سابق وبوراوي، 2019، ص78). ويرتكز النموذج على مقاربة جديدة لسياسة الموازنة وعلى آفاق يصبو إلى تحقيق تنويع وتحويل الاقتصاد الجزائري في غضون آفاق 2030، وبالنسبة للشق الخاص بالموازنة العامة فيتعلق بـ (بخيتي، 2019، ص91) :

- تحسين إيرادات الجباية العادية لتتمكن من تغطية نفقات التسيير؛
- تقليص محسوس لعجز الخزينة في حدود 2019؛
- تعبئة الموارد الإضافية اللازمة في السوق المالية الداخلية.

أما فيما يخص الشق المتعلق بالتنويع والتحول الاقتصادي فقد تعلق بـ:

- تحقيق معدل نمو سنوي خارج قطاع المحروقات بـ 6.5%، وارتفاع محسوس للناتج الداخلي الخام للفرد ؛
- رفع مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج الداخلي الخام من 5.3% عام 2015 إلى 10% آفاق 2030؛
- عصرنة القطاع الفلاحي مما يسمح ببلوغ هدف الأمن الغذائي وتحقيق هدف تنويع الصادرات؛
- الوصول إلى مرحة الانتقال الطاقوي الذي يسمح بتخفيض معدل نمو الاستهلاك الداخلي للطاقة إلى 3% آفاق 2030؛
- تنويع الصادرات لدعم تمويل نمو اقتصادي متسارع (كاكي وبوعبدلي، 2019، ص ص141-142).

ولقد جاء تطبيق هذا النموذج عبر ثلاثة مراحل أساسية كما يلي:

- **مرحلة الإقلاع(2016–2019)**:تتميز بتطور حصة مختلف القطاعات في القيمة باتجاه المستويات المستهدفة،
- **المرحلة الانتقالية(2020–2025)**:تسمح بتحقيق تثمين القدرات الخاصة والارتقاء بالمستوى الاقتصادي وتدارك التأخر؛
- **مرحلة الاستقرار(2026–2030)**: والتي تتحقق فيها التوازنات للاقتصاد الوطني وتتمكن عندها مختلف متغيراته من الالتقاء عند نقطة التوازن (علام وعيسد، 2019، ص9).

2. تحليل تطور الإنفاق العام واتجاهاته في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000–2019):

قصد الوقوف على أهم تطورات الإنفاق العام وكذا تحليل اتجاهاته، سنحاول من خلال هذا الجزء من الدراسة تتبع مختلف التغيرات الحاصلة في الإنفاق العام من خلال الجدول التالي:

الجدول 04: "تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2000–2019)"

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
إجمالي الإنفاق العام	1178.1	1321	1550.6	1639.3	1888.9	2052	2453	3108.7	4191.1	4246.3
الإنفاق الجاري %	%71	%73	%71	%68	%66	%61	%59	%54	%53	%54
الإنفاق الاستثماري%	%27	%27	%29	%32	%34	%43	%41	%46	%47	%46
أسعار النفط	28.50	24.85	25.24	29.03	38.66	'54.64	65.85	74.95	99.97	62.25
السنوات	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**
إجمالي الإنفاق العام	4466.9	5853.6	7058.1	6024.1	6995.7	7656.3	7297.5	7282.6	7899.1	7725.5
الإنفاق الجاري%	%60	%66	%68	%69	%64	%60	%63	%64	%59	%63
الإنفاق الاستثماري%	%40	%34	%32	%31	%36	%40	%37	%36	%41	%37
أسعار النفط	80.15	112.94	111.04	108.97	100.23	53.06	45	54.1	71.3	67.9

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (Office National des Statistiques [ONS], 2013, p.216); (BANK OF ALGERIA , 2015, p.119); Minister des finances, 2020).

من خلال قراءة البيانات الواردة في الجدول أعلاه يمكن لنا تقديم الملاحظات التالية والتي تعكس بوضوح تطور سياسة الإنفاق العام وتوجهها خلال فترة الدراسة:

- شهد الإنفاق العام في الجزائر تطورا ملحوظا خلال فترة الدراسة، إذ ارتفع من 1178 مليار دينار سنة 2000 ليصل إلى 7726 مليار دينار سنة 2019، وعند مقارنة هذه الزيادة في بداية الفترة ونهايتها نجد أن الإنفاق العام قد تضاعف بحوالي ستة أضعاف، ويعزى ذلك إلى تطبيق الحكومة للبرامج التنموية المشار إليها سابقا، مستغلة في ذلك الانفراج المالي الهائل الذي عرفته الجزائر نتيجة الارتفاع الكبير في أسعار النفط، والذي سمح للسلطات المالية بالحفاظ على مستويات مرتفعة نسبيا من الإنفاق العام.
- على الرغم من التنامي الكبير في الإنفاق العام خاصة في الفترة (2000–2015)، إلا أنه قد عرف فترات هبوط خاصة خلال السنوات 2016، 2017 و2019، ويعود ذلك بالأساس إلى تكريس الحكومة الجزائرية لسياسة التقشف المالي، نتيجة الانهيار الكبير لأسعار النفط نهاية سنة 2014، والذي تسبب بدوره في تراجع الإيرادات النفطية التي تشكل المصدر التمويلي الرئيسي للإنفاق العام، ورغم هذا التراجع في الإنفاق إلا أن حجم هذا الأخير بقيمه المطلقة يبقى مرتفعا مقارنة بالسنوات قبل 2014.
- يستحوذ الإنفاق الجاري على الجزء الأكبر من إجمالي الإنفاق العام، إذ دائما ما تعدت نسبته من إجمالي الإنفاق العام عتبة 50%، في مقابل الإنفاق الاستثماري الذي يساهم بـ 36.63% في المتوسط.

- شهد الإنفاق الاستثماري ارتفاعا كبيرا بداية الألفية الثالثة، حيث ارتفعت حصته من إجمالي الإنفاق الكلي من 27.06% سنة 2001 ليصل إلى 46.15% كأعلى قيمة له سنة 2008، وذلك بسبب تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو.
- ترتبط تطورات سياسة الإنفاق العام وتوجهاتها في الجزائر بالدرجة الأولى بأسعار النفط، على اعتبار أن عوائده تشكل المصدر الرئيسي لتمويل الموازنة العامة، حيث يلاحظ من تتبع مسار الإنفاق العام أنه يتبع تقلبات أسعار النفط، وهو ما يجعل من السياسة الإنفاقية في الجزائر رهينة لبرميل النفط.

كخلاصة لما سبق يمكن القول أن سياسة الإنفاق العام في الجزائر قد تميزت بارتفاع مستويات الإنفاق مع مرور الزمن، حتى بعد التدابير التقشفية المعتمدة، هذا التوسع في السياسة الإنفاقية يمكن تفسيره بأنه نتيجة لتوسع دور الدولة في التأثير على الحياة الاقتصادية والاجتماعية بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي للبلد، والذي يمكن الاستدلال عليه من خلال تتبع نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي والموضحة في الجدول التالي:

الجدول 05: "تطور نسبة مساهمة الإنفاق العام من إجمالي الناتج المحلي للفترة (2000-2019)"

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
النسبة من PIB	%28.6	%31	%34.2	%31.1	%30.9	%27.1	%28.8	%33	%38	%41.9
متوسط النسبة	%31.2					%33.8				
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
النسبة من PIB	%37	%40.7	%43.5	%36.2	%40.6	%45.8	%41.7	%39.2	%39	%38
متوسط النسبة	%39.6					%40.8				

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول (04) و(ONS, 2020a, 2020b).

حيث يلاحظ من الجدول أن حجم تدخل الدولة في الاقتصاد الجزائري قد عرف تطور ملحوظ فبعد أن كانت نسبة الإنفاق العام من إجمالي الناتج المحلي تقدر بـ 31.2% كمتوسط للفترة (2000-2004)، ارتفعت إلى 40.8% للفترة (2015-2019)، وهو ما يعكس الدور الكبير للدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي يقودنا في نهاية المطاف نحو التساؤل حول مدى إنتاجية الأموال المنفقة ومن ثم مدى فعالية السياسة الإنفاقية المنتهجة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي المنشود؟ وهو ما سنحاول الإجابة عليه في الجزء الموالي من الدراسة.

III. تقييم فعالية سياسة الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال (2000-2019):

1. تحليل سلوك مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في ظل توجهات سياسة الإنفاق العام خلال الفترة (2000-2019) بالاعتماد على المربع السحري لكالدور:

بهدف تحليل سلوك مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في ظل توجهات السياسة الإنفاقية، سيتم تقسيم فترة الدراسة إلى أربع مراحل رئيسية حسب البرامج التنموية المعتمدة خلال هذه الفترة:

1.1. المربع السحري للاقتصاد الجزائري للفترة (2000–2004):

الشكل 02: "المربع السحري لكالدور للفترة (2000–2004)"

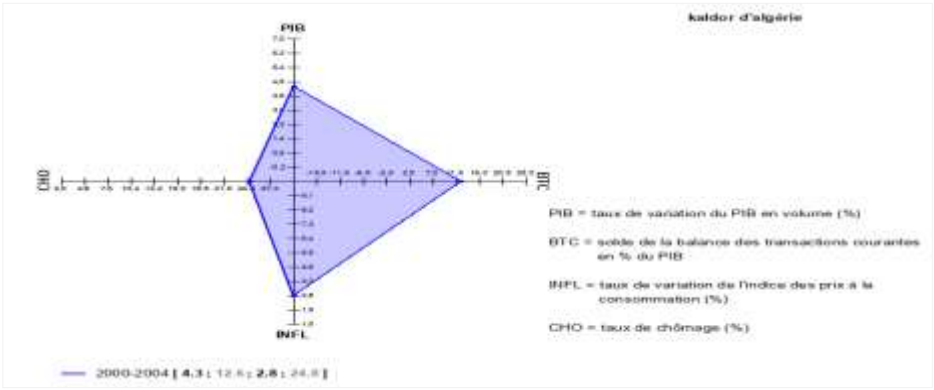

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الملحق01 و (Générateur de carrés magique de Nicholas Kaldor)

من خلال معاينة الشكل أعلاه يتضح جليا أن مساحة المربع السحري لكالدور قد عرفت توسعا كبيرا في جميع الجهات ماعدا جهة اليسار التي تخص مؤشر البطالة، وهو ما يعكس التحسن الكبير في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، ويدل على تحقيق الجزائر لنتائج جيدة خلال هذه الفترة (2000–2004) التي تندرج في إطار البرنامج الإنفاقي المعروف ببرنامج الإنعاش الاقتصادي، حيث يلاحظ:

- **النمو الاقتصادي**: حقق النمو الاقتصادي تطورا ملحوظا خلال هذه الفترة، حيث بلغ أعلى قيمة له سنة 2003 بـ 6.9% وما نسبته 4.3% كمتوسط خلال فترة الدراسة، وهو ما يفسر توسع مربع كالدور جهة الأعلى، وعلى الرغم من كون معدلات النمو المحققة مقبولة إلا أنها تبقى بعيدة عن مستوى تطلعات، وغير كافية مقارنة مع ضخامة الأموال المنفقة.
- **التضخم**: عرفت معدلات التضخم خلال هذه الفترة ارتفاعا نسبيا، مرده التوسع في الإنفاق العام نتيجة شروع الحكومة في سياسة الإنعاش الاقتصادي، غير أن معدلات التضخم المحققة تبقى مقبولة حيث تراوحت بين 0.3% و4.3%، وهو ما جعل المربع ينجذب نحو الأسفل كدلالة على الاستقرار النسبي لهذا المؤشر.
- **البطالة**: يلاحظ انكماش المربع جهة اليسار وانجذابه نحو المركز نتيجة لتسجيل معدلات بطالة عالية، حيث بلغت البطالة خلال هذه الفترة مستويات قياسية قدرت بـ 24.8% كمتوسط للفترة، إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن معدلات البطالة قد أخذت في التراجع من سنة لأخرى، حيث انتقلت من 29.5% سنة 2000 لتبلغ 17.7% سنة 2004 كنتيجة لتوسع الاستثمارات العمومية خاصة في قطاع الخدمات والبناء والأشغال العمومية، والتي ساهمت بقوة في زيادة معدل التشغيل، وعلى الرغم من التراجع المحسوس في معدلات البطالة إلا أن هذه الأخيرة تبقى مرتفعة.

- **ميزان المدفوعات**: سجل ميزان المدفوعات خلال هذه الفترة رصيدا موجبا، حيث قدر متوسط الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بـ 12.6%، وهو ما يفسر الاتساع الكبير لمساحة المربع جهة اليمين، والذي مرده الانتعاش الكبير قيمة الصادرات جراء ارتفاع أسعار النفط التي بلغت عتبة 38 دولار للبرميل.

وعموما يمكن القول أنه على الرغم من أن المربع السحري للاقتصاد الجزائري لم يحقق الشكل الأمثل للمربع حسب كالدور، إلا أن التحسن الكبير الذي عرفته المؤشرات الاقتصادية الكلية يشير إلى أن الاقتصاد الجزائري خلال الفترة المدروسة قد اتسم بالاستقرار ولو كان نسبيا، بسبب ارتفاع معدلات البطالة التي جعلت المربع يبتعد عن تحقيق المثلوية، ولعل أن هذا الاستقرار يعزى بشكل كبير إلى السياسة الإنفاقية المنتهجة من قبل الحكومة الجزائرية في هذه المرحلة، والتي استهدفت بالدرجة الأولى دعم النمو الاقتصادي وتوفير مناصب الشغل وتحسين الظروف المعيشية للسكان.

2.1. المربع السحري للاقتصاد الجزائري للفترة (2005–2009):

الشكل 03: "المربع السحري لكالدور للفترة (2005–2009)"

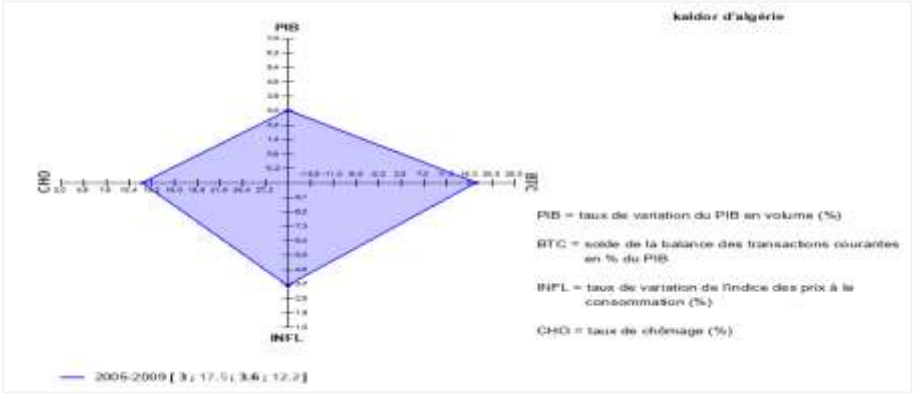

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الملحق01 و (Générateur de carrés magique de Nicholas Kaldor)

يتبين من خلال معاينة الشكل أعلاه توسع مساحة المربع السحري لكالدور واقترابه من شكل المربع لتتضح بذلك ملامح المثلوية للمربع، وهو ما يدل على استقرار الاقتصاد الجزائري وتحسن أدائه خلال فترة البرنامج التكميلي لدعم النمو (20005–2009)، حيث يلاحظ:

- **النمو الاقتصادي**: سجل النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة معدلات موجبة تراوحت بين 2% و5.1%، وقدر كمتوسط للفترة المدروسة بـ 3%، وعلى الرغم من التراجع الطفيف في معدلات النمو مقارنة بالفترة السابقة، والذي مرده تراجع أداء قطاع المحروقات خاصة سنة 2009 نتيجة تراجع أسعار النفط متأثرة بالأزمة المالية العالمية، إلا أن القيم الموجبة للنمو تشير إلى الانتعاش والازدهار الاقتصادي الذي عاشته الجزائر خلال هذه الفترة، الأمر الذي يفسر انجذاب المربع نحو الأعلى.
- **التضخم**: شهدت معدلات التضخم خلال هذه الفترة ارتفاعا ملحوظا حيث انتقلت من 1.4% سنة 2005 لتصل إلى 5.7% سنة 2009، ويعزى هذا الارتفاع في معدلات التضخم إلى زيادة الكتلة النقدية في الاقتصاد كنتيجة حتمية لزيادة حجم الإنفاق العام، بسبب مواصلة الحكومة لسياسة الإنعاش الاقتصادي من خلال

البرنامج التكميلي لدعم النمو، هذا بالإضافة إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة، وعلى الرغم من هذه الزيادة إلا أن معدلات التضخم المحققة تبقى ضمن مستويات مقبولة نسبيا، وهو ما يفسر انجذاب المربع قليلا نحو المركز من الأسفل بالمقارنة مع الفترة السابقة.

- **البطالة:** بالمقارنة مع الفترة السابقة يلاحظ اتساع مساحة المربع جهة اليسار كدلالة على تحسن مؤشر البطالة، حيث استمرت معدلات البطالة في الانخفاض لتصل إلى 10.2% سنة 2009 ، هذا التحسن يعزى بشكل أساسي إلى البرنامج التكميلي لدعم النمو، الذي ساهم في استحداث عدد كبير من مناصب الشغل.
- **ميزان المدفوعات:** على الرغم من تراجع حساب الميزان الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وتحقيقه لقيمة دنيا قدرت بـ 0.3% سنة 2009، نتيجة لتداعيات الأزمة المالية العالمية التي كان لها بالغ الأثر على أسعار النفط، إلا أن ذلك لم يؤثر على قيمته كمتوسط للفترة أين قدرت بـ 17.5%، حيث حقق خلال الفترة 2005-2008 معدلات قياسية قاربت 25% بسبب الارتفاع الكبير الذي شهدته أسعار النفط والذي انعكس إيجابا على صادرات الدولة من المحروقات، وهو ما يفسر اتساع المربع بشكل اكبر جهة اليمين بالمقارنة مع الفترة السابقة.

من خلال تحليل المربع السحري لكالدور بمختلف مؤشراته، يمكن القول أن الفترة (2005-2009) تعد أفضل فترة اتسم فيها الاقتصاد الجزائري بالاستقرار من خلال تحسن المؤشرات الاقتصادية واقترب فيها المربع من تحقيق المثلوية، ويعزى هذا الاستقرار بدرجة كبيرة إلى استمرار الحكومة في سياسة التوسع في الإنفاق من خلال "البرنامج التكميلي لدعم النمو" الذي يقضي في إحدى جزئياته برفع معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق استدامته بالإضافة إلى دعم التشغيل من خلال زيادة الإنفاق العام على شكل استثمارات عمومية.

3.1. المربع السحري للاقتصاد الجزائري للفترة (2010-2014):

الشكل 04: "المربع السحري لكالدور للفترة (2010-2014)"

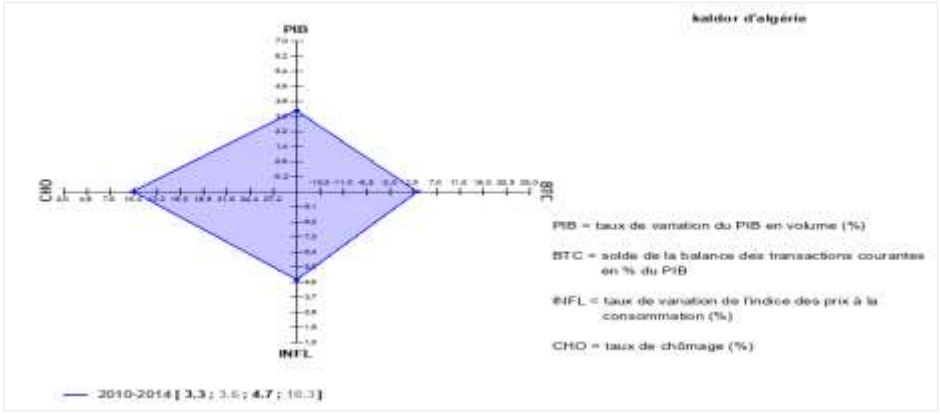

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الملحق01 و (Générateur de carrés magique de Nicholas Kaldor)

من خلال مقارنة شكل مربع كالدور خلال هذه الفترة مع الفترة السابقة (2005-2009)، يلاحظ تقلص مساحة المربع وانجذابه نحو الداخل خاصة جهة اليمين والأسفل، ليبتعد بذلك نوعا ما عن ملامح المثلوية رغم اتساعه

الضئيل جهة اليسار وكذا من الأعلى، مما يعبر على التراجع النسبي في أداء الاقتصاد الجزائري الذي يبقى رغم ذلك ضمن إطار الاستقرار الاقتصادي، حيث يلاحظ:

- **النمو الاقتصادي**: شهد النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة تذبذبا ملحوظا في معدلاته فتارة يرتفع وتارة ينخفض، هذا التراجع والتذبذب في النمو مرده الأداء الضعيف لقطاع المحروقات الذي سجل معدلات نمو سالبة قدرت كمتوسط للفترة بـ 3-% بفعل تراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية، ورغم التراجع المسجل إلا أن معدلات النمو المحققة هي معدلات موجبة مدعومة بالنمو الإيجابي للقطاعات خارج قطاع المحروقات، جراء زيادة النفقات العمومية التي تم تخصيصها للنهوض بهذه القطاعات في إطار برنامج توطيد النمو، الأمر الذي جعل معدل النمو لهذه الفترة يسجل تحسنا طفيفا مقارنة بالفترة السابقة، ليستقر عند 3.3% كمتوسط، وهو ما يفسر الاتساع الضئيل لمساحة المربع من الأعلى.
- **التضخم**: عرف معدل التضخم خلال الفترة المدروسة ارتفاع محسوس خاصة خلال الثلاث سنوات الأولى، حيث بلغ مستوى قياسي قارب 9% سنة 2012 وقدر كمتوسط بـ 4.7%، الأمر الذي يفسر انكماش مربع كالدور من الأسفل، ويرجع هذا الارتفاع بالأساس إلى زيادة الكتلة النقدية، التي تضاعفت بنسبة 90% بفعل مضاعفة الإنفاق العام على المشاريع الاستثمارية، فضلا عن زيادة الكتلة الأجرية خاصة بعد رفع أجور العمال سنة 2012 بأثر رجعي من سنة 2008، وأيضا رفع الأجر الوطني المضمون من 15 إلى 18 ألف دج، كذلك يعود السبب في ارتفاع التضخم إلى ارتفاع أسعار الخدمات والسلع المستوردة خاصة الغذائية منها.
- **البطالة**: اتسمت معدلات البطالة بالاستقرار النسبي، حيث استقرت في أغلب السنوات عند حدود 10%، كما تجدر الإشارة أن هذه الفترة قد سجلت أدنى معدل للبطالة والذي قدر بـ 9.8% سنة 2013، وهو معدل لم تحققه الجزائر لأزيد من أربعون سنة، ويعزى هذا التراجع الصريح للبطالة إلى تنفيذ الدولة لبرنامج توطيد النمو الذي انعكس بالإيجاب على سوق العمل، وهو ما يفسر انجذاب مربع كالدور جهة اليسار.
- **ميزان المدفوعات**: بعد سنوات من الفائض، سجل ميزان المدفوعات خلال هذه الفترة تراجعا كبيرا ليصل لحالة العجز، إذ قدر رصيد الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي بـ 4.5- سنة 2014، الأمر الذي يفسر الانكماش الكبير للمربع السحري جهة اليمين، ومن العوامل الرئيسية التي ساهمت في هذا التراجع نجد تضخم فاتورة الواردات وانخفاض قيمة الدولار الأمريكي وتدني أسعار النفط التي انعكست سلبا على قيمة الصادرات.

كخلاصة لما سبق يمكن القول أنه رغم الاستقرار الاقتصادي النسبي المحقق وتحسن بعض المؤشرات الاقتصادية، إلا أن هذه الفترة لم تكن الأفضل على الإطلاق بالنسبة للاقتصاد الجزائري مقارنة مع سابقاتها، حيث شهدت تراجع نسبي في أداء الاقتصاد الوطني رغم ضخامة الأموال المنفقة في إطار برنامج توطيد النمو، والتي كان من المفترض أن تحقق نتائج أفضل مثلما كان متوقعا.

4.1. المربع السحري للاقتصاد الجزائري للفترة (2015-2019):

الشكل 05: "المربع السحري لكالدور للفترة (2015-2019)"

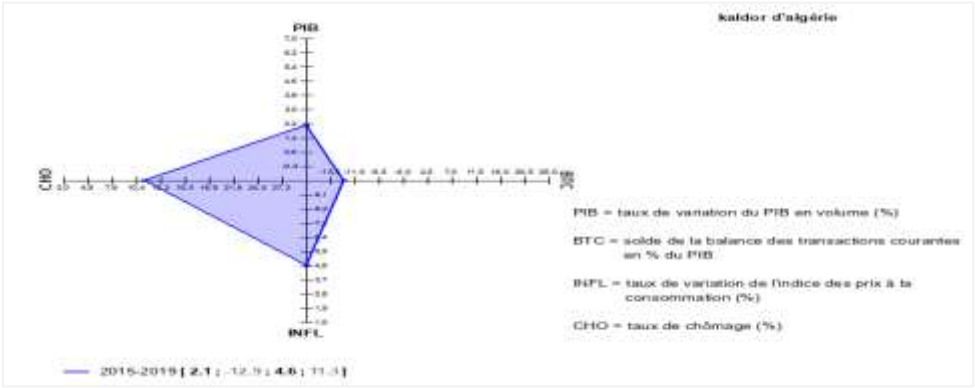

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الملحق01 و (Générateur de carrés magique de Nicholas Kaldor)

من خلال معاينة الشكل أعلاه يتضح جليا تشوه شكل المربع وانحصار مساحته نحو الداخل ليبتعد بذلك عن مثلوية مربع كالدور، الأمر الذي يدل على تدهور أداء الاقتصاد الجزائري وعدم استقراره خلال هذه الفترة التي تميزت بإتباع الدولة لسياسة مالية انكماشية، حيث يلاحظ:

- **النمو الاقتصادي**: شهدت معدلات النمو خلال هذه الفترة تراجعا كبيرا، سجلت أدنى مستوى لها سنة 2019 والمقدر بـ 0.8%، ويعزى هذا الضعف في النمو الاقتصادي إلى تدني أداء قطاع المحروقات بفعل التراجع المتزامن في كل من حجم إنتاج النفط وكذا أسعاره نتيجة الأزمة النفطية لسنة 2014، وهو ما يفسر الانكماش الواضح لمربع كالدور من الأعلى.
- **التضخم**: بعد سنتين من التراجع المحسوس للتضخم (2013-2014) عادت وتيرة هذا الأخير للارتفاع من جديد خلال السنتين 2015 و2016 بحوالي 4.8% و6.4% على التوالي، ويمكن تفسير الاتجاه التصاعدي للتضخم بارتفاع أسعار كل من السلع الغذائية والسلع المعملية وكذا أسعار الخدمات، حيث قدرت نسبة مساهمتها سنة 2016 في التضخم الكلي وفقا لتقديرات بنك الجزائر بـ 25.19%، 54.84% و20% على التوالي، وبحلول سنة 2017 عادت معدلات التضخم للانخفاض، كنتيجة لانكماش الأسعار العالمية للسلع الغذائية، فضلا عن تراجع التضخم المحلي نتيجة انخفاض أسعار السلع المعملية والغذائية خاصة سنة 2018، لتستقر بذلك معدلات التضخم عند 2% سنة 2019، وهو ما جعل متوسط التضخم لهذه الفترة يستقر عند عتبة 4.6%، الأمر الذي يفسر الاتساع الطفيف جدا لشكل المربع.
- **البطالة**: عرفت معدلات البطالة هذه الفترة ارتفاع طفيف، حيث تراوحت نسبها بين (11.2%- 11.7%)، ويرجع هذا الارتفاع إلى السياسة الانكماشية التي انتهجتها الحكومة، والتي قامت في إطارها بتوقيف البرنامج الخماسي (2015-2019)، وتجميد العديد من المشاريع الاستثمارية العمومية، الأمر الذي انعكس سلبا على سوق العمل، وهو ما يفسر انحصار مساحة مربع كالدور جهة اليسار.

- **ميزان المدفوعات:** سجل ميزان المدفوعات طوال هذه الفترة رصيدا سالبا تراوحت قيمه بين (9.2%- و16.4-%)، ويعزى هذا العجز إلى الاختلال الحاصل على مستوى الميزان الجاري، جراء تنامي فاتورة الواردات بنحو يفوق حجم الصادرات التي سجلت تراجع كبير، حيث قدرت سنة 2019 بـ 33.2 مليار دولار بفعل تدهور أسعار النفط، وهو الأمر الذي يفسر الانكماش الواضح لمربع كالدور جهة اليسار.

بناء على ما تقدم يمكن القول أنه بالرغم من ضخامة الأموال التي تم إنفاقها على المشاريع الاستثمارية في إطار السياسة الإنفاقية التوسعية، وبعد سنوات من الاستقرار النسبي في مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية، إلا أن الأزمة النفطية لسنة 2014 قد كشفت عن مدى هشاشته الاقتصاد الجزائري وعدم قدرته على تحمل الصدمات، وهو ما يطرح علامات استفهام حول طبيعة الاستقرار الاقتصادي المحقق ومدى فعالية السياسة الإنفاقية في تحقيقه.

2. تقييم مدى فعالية السياسة الإنفاقية المنتهجة في تحقيق استقرار الاقتصاد الجزائري للفترة (2000-2019):

للحكم على مدى فعالية السياسة الإنفاقية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، يستدعي الأمر البحث في طبيعة الاستقرار الاقتصادي المحقق في ظل توجهات هذه السياسة، وهو ما سيتم القيام به من خلال تقديم عرض مفصل لكل مؤشر من مؤشرات الاستقرار الاقتصادي:

- **النمو الاقتصادي:** يتعلق الاستقرار الاقتصادي على صعيد النمو الاقتصادي بتحقيق معدلات مستدامة للنمو، تقوم على مستوى مقبول من التنوع في مصادر الدخل، مع تجنب التقلبات الحادة في معدلاته، فضلا عن ضمان التعافي السريع من الصدمات الاقتصادية في حال حدوثها، وكذا تحقيق معدلات نمو تسمح باستيعاب النمو المتسارع في حجم القوة العاملة (صندوق النقد العربي، 2012، ص7)، وبناء على هذه المعايير يمكن تقييم فعالية سياسة الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي على مستوى النمو الاقتصادي في الجزائر بالاعتماد على تحليل البنية الهيكلية للناتج المحلي الإجمالي:

الشكل 06: "البنية الهيكلية للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (2000-2019)"

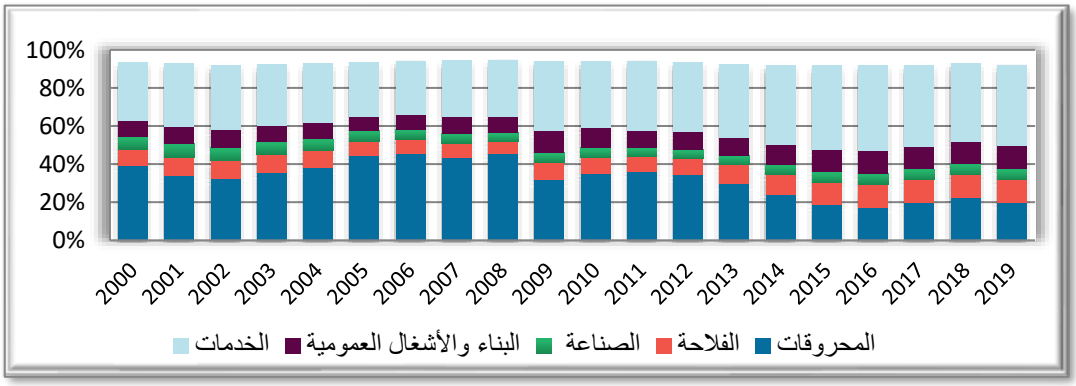

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- (BANK OF ALGERIA , 2004,2009,2014,2018); (ONS, 2021b, p13).

من خلال معاينة الشكل يتضح جليا ارتفاع مساهمة قطاع المحروقات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، بنسبة قدرت كمتوسط للفترة بـ 32%، الأمر الذي يجعل منه المحرك الأساسي للاقتصاد الوطني، كما يلاحظ أيضا المساهمة الكبيرة لقطاع الخدمات الذي بات يحتل المرتبة الأولى في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خاصة في السنوات الأخيرة نتيجة الأزمة النفطية لسنة 2014، التي تسببت في تراجع حصة قطاع المحروقات في الناتج، لينعكس ذلك على مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى، ليأتي بعد ذلك قطاع البناء والأشغال العمومية في المرتبة الثالثة، حيث قدرت حصته في المتوسط بـ 10% من الناتج المحلي، ليعكس بذلك المخصصات المالية الكبيرة التي وجهت له خلال البرامج الإنفاقية المختلفة، أما فيما يخص القطاعات المنتجة فيلاحظ هامشية مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، إذ لم تتجاوز حصة قطاع الفلاحة كمتوسط 10%، أما قطاع الصناعة الذي يعد بمثابة المحرك الأساسي للنمو المستدام لدى مختلف اقتصاديات دول العالم، لم تتعدى حصته 7% كحد أقصى.

وانطلاقا مما سبق يتضح أن النسيج الاقتصادي غير متجانس وغير فعال، وأن النمو الاقتصادي عموما والنمو خارج قطاع المحروقات خصوصا ضعيف وهش ولا يمكن التعويل عليه في مجال التوظيف والتنمية، لارتباطه الوثيق بأداء قطاع المحروقات الذي تتحكم فيه عوامل خارجية خارجة عن نطاق تحكم الدولة، وهو ما يجعل من النمو المحقق في الجزائر نمو ظرفي غير مستديم مرهون بالتقلبات التي تحصل في سوق المحروقات، الأمر الذي يؤكد في نهاية المطاف على أن السياسة الإنفاقية المنتهجة من قبل الحكومة الجزائرية لم تتسم بالفعالية اللازمة، حيث أنه بالرغم من ضخامة الأموال التي تم حقنها في الاقتصاد الوطني إلا أنها عجزت عن خلق ذلك الاقتصاد الحقيقي، القوي والمتنوع الخالق للقيمة المضافة، والداعم لإيرادات الدولة بجانب الإيرادات النفطية، والقادر على مواجهة الصدمات والتعافي من آثارها، فضلا عن قدرته على تحقيق معدلات نمو مستديمة تستوعب التزايد في اليد العاملة.

- **البطالة:** للوقوف على مدى فعالية سياسة الإنفاق العام في الرفع من مستويات التشغيل وامتصاص البطالة خلال فترة الدراسة، يستدعي الأمر النظر في معدلات التشغيل المحققة، فضلا عن التحقيق في طبيعة مناصب العمل المستحدثة ومدى استدامتها.

بنية توزيع القوى العاملة حسب القطاعات الاقتصادية:

الجدول (06): "تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية في التشغيل خلال الفترة (2000-2019)"

البيانات	2000	2003	2006	2009	2013	2015	2017	2019*
العمالة المشغلة	4.978	5.741	8.870	9.472	10.788	10.594	10.859	11.281
الفلاحة	%23.8	%27.3	%27.3	%13.1	%10.6	%8.7	%10.1	%9.6
الصناعة	%10	%8.9	%8.1	%12.6	%13	%13	%13.7	%12.9
البناء والأشغال العمومية	%15.7	%15.8	%17.8	%18.1	%16.6	%16.8	%17	%16.8
الخدمات	%50,4	%48.1	%46.8	%56.1	%59.8	%61.6	%59	%60.7
معدل البطالة	%29.5	%23.7	%12.3	%10.2	%9.8	%11.2	%11.7	%11.4

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- (BANK OF ALGERIA , 2004,2010,2015,2018); (ONS, 2019, p17).

من قراءة بيانات الجدول، يتضح أن العمالة المشغلة في الجزائر خلال فترة الدراسة عرفت تطورا ملحوظا، حيث بلغت سنة 2019 حدود 11 مليون عامل بعدما كانت تقارب 5 مليون عامل سنة 2000، وهو ما ساهم في تقليص حجم البطالة في الاقتصاد الوطني، ويلاحظ أن قطاع الخدمات يليه بعد ذلك قطاع البناء والأشغال العمومية يستأثران بالحصة الأكبر من إجمالي القوى العاملة بنسب فاقت في المتوسط 50% و16% على التوالي، ويعزى ذلك إلى ضخامة الاستثمارات التي نفذتها الحكومة في إطار البرامج الإنفاقية بالأخص في مجال الاتصالات والبنى التحتية والسكن، أما فيما يخص قطاع الصناعة والفلاحة فيلاحظ ضعف مساهمتها في التشغيل، حيث لم تتعدى حصة قطاع الصناعة 14%، وذلك بسبب ضعف الاستثمارات في هذا القطاع، أما قطاع الفلاحة فقد عرفت نسبة مساهمته في التشغيل تراجعا محسوسا، حيث فقدت ما يقارب 18 نقطة مقارنة بالنسبة المسجلة في سنة 2006 والتي ناهزت 27.3% لتبلغ 9.6% سنة 2019 على الرغم من كل الجهود المبذولة من طرف الحكومة للنهوض بهذا القطاع وترقيته.

بنية الشغل حسب الوضعية ضمن المهنة:

الجدول (07): "تطور بنية الشغل حسب الوضعية ضمن المهنة خلال الفترة (2000-2019)"

السنوات	2000	2003	2006	2009	2013	2015	2017	2019
السكان المشغلون	5.726	6.684	8.869	9.472	10.788	10.594	10.858	11.281
طبيعة المهنة								
– مستخدمين وأعمال حرة	1.674	1.855	2.846	2.762	3.117	3.042	3.236	3.473
– أجراء دائمين	2.669	2.829	2.901	3.136	3.878	4.542	4.188	4.454
– أجراء غير دائمين	1.115	1.515	2.430	3.101	3.562	2.855	3.225	3.174
– مساعدات عائلية	0.268	0.484	0.692	0.473	0.231	0.155	0.209	0.180

Source: - (ONS, 2000, 2003, p1); (ONS, 2013c, 2019, pp11-12, pp12-13).

يتضح من تركيبة الشغل حسب الوضعية ضمن المهنة أن ما يزيد عن 30% من مناصب الشغل المستحدثة هي مناصب مؤقتة تم خلقها في إطار عقود ما قبل التشغيل، في حين لا تتجاوز فئة الأجراء الدائمين نسبة 35% كمتوسط، الأمر الذي يزيد من تفاقم مشكلة البطالة ويؤكد على هشاشة وعدم استقرار سوق العمل بالجزائر.

وكخلاصة لما سبق يمكن القول أنه على الرغم من أن النتائج المحققة تبدو إيجابية من الناحية الكمية، إلا أنه بالنظر إلى ضخامة الأموال المنفقة لمكافحة ظاهرة البطالة، وعند تحليل سوق العمل الجزائري، نجد أن هذه النتائج تبقى دون مستوى التطلعات، بحيث أن اغلب المناصب المستحدثة مؤقتة تتركز أغلبها في القطاع العام، وأن مستوى التشغيل يرتبط بشكل كبير بحجم التدخل الحكومي، وهو ما يؤكد على ضعف فعالية السياسة الإنفاقية في رفع مستويات التشغيل وامتصاص البطالة، والتي كان لضعف سياسات التشغيل التي تعتمد على معالجة مشكلة البطالة بشكل مؤقت، وعدم مرونة الجهاز الإنتاجي دور رئيسي في الحد من فعاليتها.

التضخم:

الجدول (08): "تطور معدل التضخم والكتلة النقدية والواردات خلال الفترة (2000-2019)"

البيانات	2000	2003	2006	2009	2013	2015	2017	2019
معدل التضخم%	0.3	4,3	2.3	5.7	3.3	4.8	5.6	2
الكتلة النقدية M2 (مليار دج)	2022.5	3354.4	4827.6	7173.1	11941.5	13704.5	14974.6	16506.6
حجم الواردات (مليار دولار)	9.35	13.32	20.68	37.40	54.99	52.65	48.98	44.63

Source: (BANK OF ALGERIA , 2004,2010,2015,2018, 2021).

سجلت معدلات التضخم خلال فترة الدراسة معدلات مقبولة، حيث لم تتجاوز في معظمها نسبة 5%، غير أن هذه المعدلات ما هي إلا معدلات ظاهرية ولا تعكس حقيقة قدرة السلطات على كبح جماح التضخم، حيث أنه بالنظر لضعف الجهاز الإنتاجي الوطني والتنامي الكبير للكتلة النقدية التي تضاعفت بحوالي 7 مرات بسبب التوسع في الإنفاق العام، كان يفترض أن تكون معدلات التضخم مرتفعة جدا، وتأخذ منحى تصاعدي بالتزامن مع ذلك الطلب الكلي، إلا أن ما يفسر التحكم في معدلات التضخم هو أن الزيادة في الطلب الكلي تمت تلبيتها عن طريق القطاع الخارجي والذي يتضح جليا من خلال تضخم فاتورة الواردات، الأمر الذي يعني أنه للمحافظة على المعدلات المتدنية للتضخم في ظل مستوى الطلب الموجود يجب أن لا تقل فاتورة الواردات عن 50 مليار دولار سنويا، وهو ما يعطي انطباعا بعدم استدامة هذه المعدلات بحيث أن أي هزة في قطاع المحروقات التي تشكل المصدر الرئيسي لتغطية الواردات سيكون لها آثار سلبية على التضخم في الاقتصاد الجزائري (بركان وميهوب، 2016، ص 23)، وهو ما يدفعنا للقول أن سياسة الإنفاق العام على صعيد التضخم كانت ذات تأثر، سلبي حيث ساهمت في إغراق الاقتصاد الوطني في بؤرة التضخم المستورد.

ميزان المدفوعات:

يعني الاستقرار الاقتصادي على صعيد التوازن الخارجي تحقيق نمو مطرد في الصادرات، وتنويع مستمر في الهياكل التصديرية السلعية والخدمية، وزيادة مدروسة في جانب الواردات، ومن ثم تحقيق فائض أو عجز مقبول في موازين المعاملات الجارية (صندوق النقد العربي، 2012، ص10)، وبتطبيق هذا المفهوم على الاقتصاد الجزائري يمكن تقييم فعالية سياسة الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي على مستوى ميزان المدفوعات، وذلك بالاعتماد على بيانات الجدول الموالي:

الجدول (09): "تطور بعض بنود ميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2019)"

البيانات	2000	2003	2006	2009	2013	2015	2017	2019
رصيد الميزان الجاري	8.93	8.84	28.95	0.41	1.15	-27.48	-22.07	-16.95
حجم الصادرات (مليار دولار)	21.65	24.47	54.74	45.18	64.87	34.57	34.57	35.31
الصادرات النفطية%	%97.3	%97.9	%97.9	%98.3	%98.4	%95.7	%96	%94.1
الصادرات غير النفطية%	%2.7	%2.1	%2.1	%1.7	%1.6	%4.3	%4	%5.9
حجم الواردات (مليار دولار)	9.35	13.32	20.68	37.40	54.99	52.65	48.98	44.63

Source: (BANK OF ALGERIA , 2004,2010,2015,2018, 2021).

من خلال معاينة بيانات الجدول، يتضح جليا ضعف تنوع الصادرات الجزائرية وتركزها، حيث لم تتجاوز الصادرات غير النفطية ما نسبته 7.2%، وهو ما يعكس اختلال هيكل التجارة الخارجية ومن ثم بنيان الاقتصاد الجزائري، ويؤكد على عجز السياسة الإنفاقية عن رفع إنتاجية الاقتصاد الوطني، وترقية صادراته خارج قطاع المحروقات ومن ثم التأثير الإيجابي على ميزان المدفوعات، كما لا يخفى أن السياسة الإنفاقية المنتهجة كان لها أثر سلبي على ميزان المدفوعات، حيث ساهمت في زيادة التبعية للعالم الخارجي، من خلال دورها البارز في تضخم فاتورة الواردات الموجهة لتلبية الطلب المحلي المتزايد لعدم قدرة الجهاز الإنتاجي عن مواكبة التطور في حجم الإنفاق.

الخاتمـــة:

على الرغم من تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية واسترجاع التوازنات الاقتصادية الداخلية والخارجية للاقتصاد الوطني، إلا أن النتائج المحققة خلال فترة الدراسة لم تكن في مستوى التطلعات مقارنة بالمبالغ المالية الضخمة التي تم حقنها في الاقتصاد من خلال سياسة الإنفاق العام، فضلا عن أن أداء هذه المؤشرات يرتبط ارتباط وثيق بعائدات المحروقات التي تتحكم فيها عوامل خارجة عن نطاق التحكم الداخلي، الأمر الذي جعل من النتائج الإيجابية المحققة مجرد انعكاس للطفرة النفطية التي عرفتها أسعار النفط، ولعل ما يؤكد هذه الرؤية الأزمة النفطية لسنة 2014 التي زعزعت الاقتصاد الجزائري وكشفت عن مدى هشاشته، وهو ما يعكس في نهاية المطاف حقيقة أن الاستقرار الاقتصادي المحقق منذ سنوات طويلة لم يكن سوى استقرار ظرفي غير مستديم، وأن سياسة الإنفاق العام تفتقر للفعالية في تحقيقه، حيث عجزت عن بناء اقتصاد حقيقي، قائم على قاعدة اقتصادية صلبة ومتنوعة خالقة للقيمة المضافة، وقادرة على مواجهة الصدمات والتعافي من آثارها.

نتائج الدراسة:

- تعد التبعية الريعية أحد الأسباب الرئيسية التي حدت من فعالية سياسة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بالجزائر.
- أدى التركيز على تدعيم جانب الطلب من خلال التوسع في الإنفاق العام وإهمال جانب العرض إلى تعميق مشكلة الاقتصاد الجزائري المتعلقة بالأساس بضعف كفاءة الجهاز الإنتاجي وعدم مرونته، حيث لم يستفد هذا الأخير من أثر مضاعف الإنفاق بل المستفيد الوحيد من ذلك هو الجهاز الإنتاجي الخارجي.
- أولت سياسة الإنفاق العام في الجزائر اهتمام كبير بالجانب الاجتماعي على حساب القطاعات المنتجة.

التوصيات:

- إعادة توجيه أداة الإنفاق العام نحو القطاعات المنتجة التي تعد المصدر الحقيقي للتنمية والاستقرار الاقتصادي.
- يجب على صانعي القرار إعادة النظر في السياسة الإنفاقية المنتهجة وكذا حجم التدخل الحكومي، مع حتمية الابتعاد عن إتباع نفس السياسات المعتمدة منذ سنوات لكي لا يتم تكرار ارتكاب نفس الأخطاء.
- حوكمة الإنفاق العام باعتبارها وسيلة لحماية المال العام وحسن استغلاله.

- التركيز على سياسات جانب العرض بدلا من سياسات جانب الطلب، باعتبار أن المشكلة الأساسية في الاقتصاد الجزائري مشكلة عرض بسبب ضعف الجهاز الإنتاجي وعدم مرونته، الأمر الذي يجعل من الزيادة في الإنفاق العام لا تصب في صالح الاقتصاد بالدرجة الأولى، بل ينجم عنها ضغوط تضخمية وزيادة في الواردات.
- فك ارتباط الاقتصاد الوطني بالنفط، وإيجاد مصادر تمويلية جديدة تتسم بالاستدامة والاستقرار في حصيلتها.
- دعم القطاع الخاص وتشجيع الشراكة بينه وبين القطاع العام للتقليل من الأعباء المالية عن كاهل الدولة.

المراجع:

- بوعبدالله، رابحي. (2019، نوفمبر 14). دراسة تحليلية لأثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي (التجربة الجزائرية للفترة 2001-2015 نموذجا) [بحث مقدم]. الملتقى الوطني حول التوجهات النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية، الجلفة، الجزائر.
- ميهوب، مسعود. (2017). دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الاقتصادية للفترة بين: (1990-2015) [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. جامعة محمد بوضياف.
- مسعودي، زكرياء. (2017). تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري للفترة 2001-2016. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، (06)، 215-228.
- قدي، عبد المجيد. (2003). مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية. ديوان المطبوعات الجامعية.
- بوفنغور، خديجة، وعقون، شراف. (2019). آلية تمويل الإنفاق العام في الجزائر في ظل الأزمة النفطية 2014. مجلة الباحث الاقتصادي، 07(12)، 404-427.
- يحياوي، عبد الحفيظ. (2016). البرامج الاقتصادية التنموية وتطور سياسة الإنفاق العام في الجزائر- دراسة للفترة (2000-2017). مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، 10(01)، 310-333.
- كاكي، عبد الكريم، وبوعبدبلي، عبد الحميد. (2019، نوفمبر 14). تقييم أداء السياسة المالية وأثرها على البرامج الاقتصادية المعتمدة في الجزائر خلال الفترة (2000-2019) [بحث مقدم]. الملتقى الوطني حول التوجهات النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية، الجلفة، الجزائر.
- حفيف، فوزية. (2014). دراسة تقييمية لآثار برامج الإنفاق العام على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مجلة الاقتصاد الجديد، 02(11)، 363-378.
- بن محمد، هدى. (2020). عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019. مجلة كلية السياسة والاقتصاد، (05)، 35-68.
- لطرش، جمال، وحسيب، سهيلة. (2018). التنمية المستدامة في الجزائر بين الواقع والتحديات. مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، 02، 298-313.

- العمراوي، سليم. (2019). انعكاس سياسات التنمية الفلاحية على أداء القطاع الفلاحي في الجزائر- دراسة تحليلية لفترة تنفيذ البرامج الاستثمارية العامة (2001-2019). مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، 06(08)، 247-266.
- سابق، نسيمة، وبوراوي عيسى. (2019، نوفمبر 14). النموذج الاقتصادي الجديد للنمو في الجزائر بين مؤشرات التنويع وخيارات التكييف [بحث مقدم]. الملتقى الوطني حول التوجهات النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية، الجلفة، الجزائر.
- بركان، يوسف، وميهوب، مسعود. (2016). محددات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية وبرامج الإنعاش الاقتصادي للفترة (1990-2014). مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، (16)، 14-29.
- صندوق النقد العربي. (2012). أداء الاقتصادات العربية خلال العقدين الماضيين: ملامح وسياسات الاستقرار. https://www.amf.org.ae/ar/publications/aldrasat-alaqtsadyt/ada-alaqtsadat-alrbyt-khlal-alqdyn-almadyynmlamh-wsyasat-alastqrar
- BANK OF ALGERI. (2004, 2009,2010, 2014,2015, 2018). Economique ET Monetaire En Algérie. https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm
- BANK OF ALGERIA. (2021). Bulletin statistique trimestreiel. https://www.bank- of- algeria.dz/pdf/Bulletin_53f.pdf
- ONS. (2000). Emploi et chômage entre 1997 et 2000. https://www.ons.dz/IMG/pdf/EMPLOI_ET_CHOMAGE_ENTRE_1997_ET_2000.pdf
- ONS. (2003). Emploi et chômage au quatrième trimestre 2003. https://www.ons.dz/IMG/pdf/EMPLOI_ET_CHOMAGE_au_Quatrieme_Trimestre_2003_.pdf
- ONS. (2013a). Rétrospective statistique (1962-2011). https://www.ons.dz/IMG/pdf/CH12-FINANCES_PUBLIQUES.pdf
- ONS. (2013b). Indice prix de consommation. https://www.ons.dz/IMG/pdf/IPC2012.pdf
- ONS. (2013c). Activité, emploi et chômage au 4ème trimester 2013. https://www.ons.dz/IMG/pdf/Donnees_Stat_Emploi_2013.pdf
- ONS. (2019). Activité, emploi et chômage en mai 2019. https://www.ons.dz/IMG/pdf/emploi_chom_mai_2019.pdf
- ONS. (2020a). Les comptes nationaux trimestriels. https://www.ons.dz/IMG/pdf/cnt-4t-2020.pdf
- ONS. (2020b). Rétrospective des comptes économique de 1963-2018. https://www.ons.dz/IMG/pdf/comptes_economiques1963_2018.pdf
- ONS. (2021a). Indice prix de consommation. https://www.ons.dz/IMG/pdf/i.ipc2011-2020.pdf
- ONS. (2021b). Les comptes nationaux trimestriels au 4ème trimestre 2021. https://www.ons.dz/IMG/pdf/cnt4t2021.pdf

- Trésor direction générale. (2021). Lettre Economique d'Algérie. https://www.tresor.economie.gouv.fr/Articles/08382740-18bd-4436-b8d9-1e6812d0b2b5/files/9239f71d-e0da-498f-a5a7-2acfe4117ffc
- Minister des finances. https://www.mf.gov.dz/index.php/fr/solde-global-du-tresor.
- L'Académie de versailles. Générateur de carrés magique de Nicholas Kaldor. http://www.ses.ac-versailles.fr/extras/bd/carre/carre_presente.html

الملاحق:

الملحق 01: "مؤشرات الاستقرار الاقتصادي للفترة (2000–2019)"

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
النمو%	2.4	2.1	4.7	6.9	5.2	5.1	2	3	2.4	2.4
البطالة %	29.5	27.3	25.7	23.7	17.7	15.3	12.3	11.8	11.3	10.2
التضخم %	0.3	4.2	1.4	4.3	4	1.4	2.3	3.7	4.9	5.7
ميزان المدفوعات%	16.3	12.8	7.7	13	13.1	20.5	24.7	22.4	19.8	0.3
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
النمو%	3.6	2.9	3.4	2.8	3.8	3.7	3.2	1.3	1.4	0.8
البطالة%	10	10	11	9.8	10.6	11.2	10.5	11.7	11.7	11.4
التضخم%	3.9	4.5	8.9	3.3	2.9	4.8	6.4	5.6	4.3	2
ميزان المدفوعات%	7.5	9	5.8	0.4	-4.5	-16.4	-16.3	-13.16	-9.6	-9.2

Source: (Bank of algeria, 2004, 2009, 2014, 2018,) ; (Ons, 2013b, 2020b, ;2021a); (Trésor direction générale, 2021).